



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

07-06-05 ذو القعدة 1441 ، 28-27-26 يونيو 2020





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
5	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



هيئة حقوق الإنسان

10 مهام جديدة للإدارات القانونية في "الحكومية" للارتقاء بحقوق

الإنسان

صدرت بها توجيهات عليا إلى مختلف الوزارات والمصالح

المصدر: جريدة المدينة الاحد 07 ذو القعدة 1441هـ - 28 يونيو 2020م

<https://www.al-madina.com/article/691094>

سعيد الزهراني - الطائف

صدرت توجيهات عليا إلى مختلف الوزارات والمصالح الحكومية بإضافة مهمات تتعلق بحقوق الإنسان إلى الإدارات القانونية في تلك الجهات، بحيث تكون الإدارة القانونية في الجهة الحكومية ضابط اتصال هيئة حقوق الإنسان في جميع المهمات ذات الطبيعة التشاركية والقيام بـ10 مهام. يأتي ذلك في إطار حماية حقوق الإنسان في جميع الجهات الحكومية سواء من العاملين أو المراجعين أو المستفيدين من خدماتها.

مهام حقوق الإنسان المضافة للإدارات القانونية

-ضابط اتصال بين الجهة وهيئة حقوق الإنسان

-متابعة ما تحيله هيئة حقوق الإنسان الواردة إلى الجهة في شأن الشكاوى التي تلقتها أو رصدتها الهيئة والمشاركة في اجتماعات الهيئة.

-متابعة تنفيذ التزامات الجهة فيما يتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

-متابعة تنفيذ ما يصدر من توجيهات حيال. التوصيات الصادرة من هيئات وآليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

-تنفيذ توصيات تقارير حالة حقوق الإنسان الصادر من الهيئة.

-نشر ثقافة حقوق الإنسان في الجهة التي تتبع لها الإدارة القانونية من خلال إقامة الأنشطة التدريبية والتوعوية، والمقروعة. والمطبوعات بما فيها الأدلة الاسترشادية، بالتنسيق مع هيئة حقوق الإنسان.

-التنسيق مع هيئة حقوق الإنسان لإشراك ممثلي الجهة التي تتبع لها الإدارة القانونية في البرامج التدريبية.

-الكشف عن التجاوزات والمخالفات التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، وإشعار صاحب الصلاحية؛ لاتخاذ اللازم حيال معالجتها.

-بناء قواعد بيانات متقدمة للإدارة في الجهات المعنية بتقديم بيانات إحصائية، بالتنسيق مع هيئة حقوق الإنسان. تزويد الهيئة بالمعلومات المتعلقة بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

«حقوق الإنسان» تحظر مشاركة الطفل في السباقات الخطرة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 07 ذو القعدة 1441هـ - 28 يونيو 2020م

<https://www.al-madina.com/article/691093>

عايض الوسمي - مهد الذهب

حظرت هيئة «حقوق الإنسان» مشاركة الطفل في السباقات والنشاطات الرياضية أو الترفيهية التي تعرّض سلامته أو صحته للخطر.

وكشفت هيئة حقوق الإنسان عن أبرز المحظورات المتصلة بحماية الطفل والمتمثلة في التالي:

- تشغيل الطفل قبل بلوغه سن الخامسة عشر.
- المتاجرة بالطفل في الإجمام أو التسوّل.
- إنتاج ونشر وعرض وحباسة أي ملصق مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته.
- استخدام الطفل في أماكن إنتاج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية.
- استيراد وبيع ألعاب الطفل أو الحلوى المصنعة على هيئة سجانر.
- عرض المشاهد التي تشجع الطفل على التدخين أو التذخين أثناء وجوده.
- مشاركة الطفل في السباقات والنشاطات الرياضية أو الترفيهية التي تعرض حياته للخطر.
- التدخلات أو الإجراءات الطبية للجنين إلا لمصلحة أو ضرورة طبية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

خلال ترؤسه الاجتماع الاستثنائي الافتراضي لوزراء التعليم في دول

العشرين

آل الشيخ: سواصل العمل معاً لضمان استمرارية ومرونة

التعليم خلال جائحة كورونا

المصدر: جريدة الرياض الاحد 07 ذو القعدة 1441 هـ - 28 يونيو 2020م

<http://www.alriyadh.com/>

كد معالي وزير التعليم الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ أن العالم اضطر إلى تنفيذ إجراءات احترازية ووقائية لمواجهة واحتواء جائحة كورونا التي تضمنت إغلاق المؤسسات التعليمية ، مما أدى إلى تغيير الآليات التقليدية لأنظمتنا التعليمية.

جاء ذلك خلال ترؤسه الاجتماع الاستثنائي الافتراضي لوزراء التعليم في دول العشرين الذي تستضيفه المملكة برئاسة مجموعة دول العشرين، G20.

ونقل معاليه تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي العهد الأمين -حفظهما الله- للوفود المشاركة في الاجتماع، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع يأتي ليس فقط بدافع الضرورة، بل هو أيضاً للأمل، وذلك لتسليط الضوء على ما تم تحقيقه وإنجازه في بلداننا، والتعاون للمضي قدماً كمجتمع دولي يكرس جهوده لدعم أنظمة التعليم في جميع أنحاء العالم.

ولفت الدكتور آل الشيخ النظر إلى أن الاجتماع الافتراضي لدول المجموعة سيناقش الالتزام الجماعي كوزراء للتعليم، للتخفيف من التأثير غير المسبوق الذي تسبب فيه وباء فيروس كورونا على أنظمة التعليم، إلى جانب تبادل الخبرات والأساليب المتبعة في بلداننا.

وأوضح معاليه أنه تم تنفيذ الكثير من المبادرات الفعالة الهيكلية والاجتماعية والمالية القائمة على السياسات من قبل قادة التعليم لتقليل الاضطرابات الناجمة عن الوباء، مقدراً ما قدمه أعضاء مجموعة العشرين من نسبة كبيرة من هذه الحلول، مبيّناً أهمية الجهود الجماعية لضمان استمرارية ومرونة التعليم خلال تفشي الجائحة، كذلك العمل معاً لإعداد الأنظمة التعليمية للتعامل مع الأزمات المستقبلية.

وقدم معالي وزير التعليم وصفاً موجزاً للطريق الذي سلكته المملكة العربية السعودية للتغلب على التأثيرات التي تسبب بها الوباء على العملية التعليمية، عندما بدأ فيروس كورونا في الانتشار دولياً، مشيراً إلى أن وزارة التعليم سارعت إلى الاستعداد المسبق لضمان استمرارية التعليم لمواجهة تفشي محتمل، وبدأت بوضع خطط للطوارئ وحملات للتوعية لتنفيذها بعد تطبيق الدراسة وإغلاق المؤسسات الأكاديمية التي تضم 8.4 ملايين طالب وطالبة.

واستعرض التجربة السعودية للتعلم عن بعد إذ تم تطبيق حلول وآليات التعليم عن بُعد لجميع الطلاب والطالبات بالمملكة من خلال بوابة التعليم الوطنية التفاعلية التي سجلت أكثر من 53 مليون زيارة، وقناة "عين" التعليمية في اليوتيوب التي سجلت 61 مليون مشاهدة لدروسها المسجلة، كما وفرت الوزارة 20 قناة تلفزيونية تقدم دروساً مسجلة تناسب جميع فئات الطلاب في كل أنحاء المملكة، مبيّناً أن البناء المستمر والتدريجي لدعم المحتوى المكوّن من 8 ملايين ساعة تدريس، و3 ملايين محتوى رقمي، و3.5 ملايين فصل دراسي افتراضي لم يتوقف.

ولفت معالي وزير التعليم الانتباه أنه لضمان دعم الوصول العادل للجميع تم تنفيذ إجراءات لسد الفجوة الرقمية في المجتمعات المحلية، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات السعودية لتوفير 100 ألف بطاقة SIM ، و30 ألف جهاز لوحي للطلاب، كما قدمت شركات الاتصالات أيضاً حزمة بيانات إنترنت مجانية للمنصات التعليمية المعتمدة.

وأكد وزير التعليم أن هذه التجربة أفادت كثيراً، وعلمت العديد من الدروس أثناء تنفيذ هذه الحول، التي ارتكز معظمها على أهمية وجود بنية تحتية قوية، ونظام مناهج دراسية مرنة بأليته ومواعيده، واستجابة شاملة ومنسقة للوزارة لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة، ووجود أنظمة اتصالات وتواصل متينة، وكذلك وجود خطط واضحة ومنظمة للخروج والتعافي من الأزمات.

ودعا معالي وزير التعليم إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية للتعليم الإلكتروني، وأساليب التعليم الرقمية لتصميم المناهج بناءً على العمر واختيار المواضيع المناسبة، كذلك توفير منصات تعليمية متزامنة، وغير متزامنة مع الأخذ بالاعتبار قدرة وإمكانية الطلاب على الوصول للإنترنت والأجهزة، كذلك تقييم مخرجات التعليم قبل وبعد الجائحة، وأهمية دور العائلة في دعم التعليم عن بُعد، والأخذ بعين الاعتبار تطوير الإطار العام للتعليم العام والمعايير والمقومات التي تزيد من قوة مخرجات التعليم.

ولفت الدكتور آل الشيخ الانتباه أيضاً إلى أنه من خلال الاستمرار في التعاون وتبادل الخبرات وتشارك أفضل الممارسات، سنقوم ببناء أنظمة تعليمية أقوى، وأكثر مرونة، يمكنها ضمان الوصول المستمر إلى التعليم الجيد، خاصة في حالات الطوارئ، وفي أوقات أخرى من الأزمات.

وشهد الاجتماع مشاركة وزراء التعليم في دول العشرين، الذين أعربوا بدورهم عن أهمية المشاركة، والمحاو المطروحة التي تؤكد على أهمية المرحلة التي يعيشها العالم اليوم، وتبني تجارب بديلة أجبر الجميع في ظل جائحة كورونا على الأخذ بها؛ لضمان سلامة أبنائنا وبناتنا والحفاظ على صحتهم، مؤكداً سعيهم للتكامل في جميع المكونات التي من شأنها أن تسهم في تطوير العملية التعليمية في دول المجموعة، وتحقيق المأمول نحو تعليم مستمر ومتطور ومشارك في التنمية والاقتصاد.

وناقش المشاركون العديد من المحاور التي أكدت على مواصلة الجهود في دعم أنظمة التعليم العالمية، وتفعيل منظومة التعليم عن بُعد، ودعم البنية التحتية لاستمرار العملية التعليمية مستقبلاً، إضافة إلى تزويد الطلاب والطالبات وأولياء الأمور والمعلمين بالدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير الدعم المالي للتعليم في المناطق التي تحتاج إلى تكثيف الجهود لتقديم الخدمات التعليمية لها.



مجموعة العشرين .. جهود متواصلة لتمكين المرأة وتجاوز

التحديات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 07 ذو القعدة 1441 هـ - 28 يونيو 2020م

<http://www.alriyadh.com/1828791>

من بين قائمة أولويات رئاسة المملكة لمجموعة العشرين لهذا العام، تُطرح بقوة قضية تمكين المرأة وتمهيد السبل لتحقيقها الشمول المالي والاستفادة من الفرص المختلفة، فضلاً عن الوظائف الملائمة، وتجسيدياً لذلك الاهتمام على أرض الواقع عُقد الاجتماع الأول في تاريخ المجموعة، لمبادرة تحالف القطاع الخاص لتمكين ودعم التمثيل الاقتصادي للمرأة EMPOWER، وذلك بعد أن أنشئت المبادرة سابقاً في قمة أوساكا 2019، واستهدف الاجتماع تدعيم ضمانة تمكين المرأة من الوصول للمهام القيادية في القطاع الخاص، إضافة إلى الحفاظ على دورها في صناعة القرار، فيما يعد اتصال حقيقي بالعقبات والتحديات التي ما تزال تواجه سيدات أثناء سعيهن الدؤوب لخدمة مجتمعاتهن على الصعيد المحلي أو في المحافل الدولية.

إن المتأمل للشعار المُصاغ لعام رئاسة المملكة لمجموعة العشرين "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع"، يجد أنه يؤكد وبصورة حاسمة على إفساح المجال لفئات اعتادت في السابق أن تكون على هامش الاهتمام وفي آخر الطابور لاستحقاق الفرص، إذ يركّز الأول بين ثلاثة محاور رئيسة تعنون نشاط المجموعة في هذا العام تحت مظلة وإشراف

المملكة على تمكين الإنسان بتهيئة الظروف للشعوب للعيش الكريم والعمل والازدهار، وماينضوي تحت ذلك من إبلاء اهتمام خاص للنساء والشباب، وقوداً لماكينة التمكين تلك، في الوقت الذي تبرز فيه إنجازات المملكة على مستوى تمكين المرأة عبر سلسلة من المنجزات الاجتماعية التي شهد عليها العالم في السنوات الماضية وأشاد بها، ليأتي تصدي المملكة للإشراف على مبادرة EMPOWER التي أطلقتها مجموعة العشرين العام الماضي، مستهدفاً وبشكل خاص تناول تمكين المرأة وتضعه كأحد أولوياتها القصوى، ما يتسق بالضرورة مع رؤية ممتدة لمجموعة العشرين تضع "تمكين المرأة" بصفة مستمرة على طاولة نقاشاتها وتقدمها كهم وشغل دائم لدول المجموعة، وليس هذا العام فقط. مبكراً، جاءت أولى اجتماعات مبادرة تحالف القطاع الاقتصادي لتمكين ودعم التمثيل الاقتصادي للمرأة في إبريل الماضي افتراضياً؛ نظراً للإجراءات الاحترازية المفروضة للحد من انتشار كوفيد-19، على ذلك، فإن برنامج التحالف هذا العام ينطوي على المزيد من الخطط التي تصب في صالح تقييم وضع تمكين المرأة لاسيما في القطاع الخاص، حيث سيعمل التحالف أخيراً على تصدير دراستين قد يكون لهما عميق الأثر في مساعدة المجموعة على استجلاء الرؤية ورسم آليات مستقبلية تمكينية، وذلك بخصوص وضع المرأة الأنثى كمتقلدة لمنصب قيادي في القطاع الخاص، وأبرز الممارسات المرشحة للعبور في دفع المرأة لمستويات وظيفية عليا بالقطاع الخاص أيضاً.



الأمم المتحدة: المملكة حققت إصلاحات نوعية في مكافحة الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة الرياض الأحد 07 ذو القعدة 1441 هـ - 28 يونيو 2020م

<http://www.alriyadh.com/1828900>

أشاد المدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدول مجلس التعاون الخليجي القاضي حاتم علي بجهود المملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص والإصلاحات التي نفذتها في هذا الإطار على المستويين القانوني والمؤسسي، منوهاً بما بذلته لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في هيئة حقوق الإنسان من جهود لوضع منظومة الإحالة الوطنية كأول آلية تنسيقية وطنية لكشف ضحايا الاتجار بالأشخاص وتقديم الرعاية لهم وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

وأكد في تصريح صحفي أن هذه الجهود أسهمت مجتمعة في أن تتبوأ المملكة مكانة متقدمة في تقدير الأمم المتحدة وفي تقدير دول العالم فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص، وقد انعكس ذلك في التقرير الأخير الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية، والذي وضع المملكة في مصاف الدول التي طورت من منظومتها الوطنية لتواجه تحدي الاتجار بالأشخاص، وقال: سئمضي قدماً في تحقيق النجاح في ظل الشراكة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة حقوق الإنسان، ونشعر في المكتب بالفخر لما تم إنجازه حتى الآن، حيث استمرت البرامج التدريبية وورش العمل رغم ظروف جائحة كورونا، بل زادت وتيرتها عبر تنفيذ العديد من الأنشطة عن بعد.



«التنمية الاجتماعية»: العمل على 4 برامج رئيسة لتحقيق

أهداف رؤية 2030

أبرزها تعزيز الشخصية السعودية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 07 ذو القعدة 1441هـ - 28 يونيو 2020م

<https://www.al-madina.com/article/691195>

سعيد الزهراني - الطائف

يسهم بنك التنمية الاجتماعية بفاعلية في تحقيق برامج رؤية المملكة 2030 من خلال الدعم المختلف للعديد من البرامج وفق خطة البنك الإستراتيجية، ويعمل البنك من خلال دعم 4 برامج رئيسة ضمن برامج الرؤية والمبادرات المختلفة، لتمويل الاحتياجات الأسرية من خلال تقديم قروض اجتماعية هادفة وفعّالة وذات أثر إيجابي، وتطوير قطاع التمويل متناهي الصغر وتقديم الدعم للجمعيات والمؤسسات الأهلية لخدمة الشرائح المستهدفة، وتحسين الثقافة المالية، وتشجيع الادخار الأسري، وتقديم خدمات التمويل للمشروعات الصغيرة، وتطوير بيئة ممكنة، والتميز المؤسسي ورفع مستوى جودة الأداء.

برنامج التحول الوطني

- زيادة مساهمة الأسر المنتجة في الاقتصاد.
- زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.
- تمكين المواطنين من خلال منظومة الخدمات الاجتماعية.
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق.

برنامج تطوير القطاع المالي

- تطوير منتجات ادخارية مصممة خصيصًا للفئات ذات الدخل المنخفض.
- تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص.

برنامج تعزيز الشخصية السعودية

- تعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال.
- تعزيز وتمكين التخطيط المالي (التقاعد، الادخار، وما إلى ذلك).
- تعزيز قيم الإيجابية والمرونة وثقافة العمل الجاد.
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
- توظيف الصناعة الواعدة.

النيابة تحيل مزوري الهويات الوطنية للمحكمة الجزائية

المصدر: جريدة المدينة الأحد 07 ذو القعدة 1441هـ - 28 يونيو 2020م

<https://www.al-madina.com/article/690982>

المدينة - جدة

أحالت النيابة العامة تشكيلاً عصابياً مكوناً من سبعة وافدين، للمحكمة المختصة، بتهمة إنشاء معمل متكامل لتزوير الوثائق الرسمية، والهويات الوطنية، والمحركات العرفية حيث شكّلت فريقاً للتحقيق في القضية، اتخذ ما يزيد على (160) مئة وستين إجراء، من ضمنها: فتح تحقيق مالي مواز، استناداً إلى الفقرة (20) من دليل إجراءات مكافحة غسل الأموال، وطلب كشوفات بنكية لحسابات المتهمين ودراستها وتحليلها، وتفتيش مسرح الجريمة الذي ضبط به عدد من الأجهزة المعدة لعمليات التزوير.

وأظهرت التحقيقات قيام المتهمين بحالات مالية خارج المملكة من أموال متحصلة من الجرائم المرتكبة، والعمل جارٍ على تعقب تلك الأموال؛ تمهيداً لطلب استردادها.

وأُسفرت التحقيقات عن توجيه الاتهام للمتهمين بتزوير الوثائق الرسمية والعرفية، وحيازة الأجهزة والأدوات المعدة للتزوير، وقد طالبت النيابة العامة أمام المحكمة المختصة بمعاينة المتهمين بالسجن لمدة تصل إلى (8) ثماني سنوات وغرامات مالية تصل إلى (800.000) ثمانمئة ألف ريال؛ لكون ما أقدّم عليه المتهمون يُعدّ إخلالاً بالنظام العام للبلاد، وإضراراً بمصالح الدولة، وضرباً للمصالح الاقتصادية.

الاستعداد

"الموارد البشرية" تعلن وثيقة المخالفات الإدارية للإجراءات

الاحترافية لمواجهة "كورونا"

تهدف إلى ضمان التزام الموظفين بتطبيق التدابير الوقائية

المتعلقة بمكافحة انتشار فيروس كوفيد 19

المصدر: جريدة سبق الأحد 07 ذو القعدة 1441هـ - 28 يونيو 2020م

<https://sabq.org/X8WdSg>

أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وثيقة المخالفات الإدارية للإجراءات الاحترافية لمواجهة تفشي فيروس "كوفيد-19" في مختلف الجهات الحكومية بتطبيق الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترافية داخل مقر الأعمال، لسلامة المواطنين والمقيمين والمراجعين، وذلك لممارسة العمل في بيئة آمنة صحياً.

وتهدف الوثيقة إلى ضمان التزام الموظفين بتطبيق الإجراءات الاحترافية والتدابير الوقائية المتعلقة بمكافحة انتشار فيروس كوفيد 19، وضبط المخالفات المتعلقة بعدم الالتزام ومعالجتها وفق الإجراءات النظامية بشكل سليم ودقيق.

وبينت الوزارة أن هذه الوثيقة تسري على الموظفين المشمولين بنظام الخدمة المدنية ونظام تأديب الموظفين، حيث إن الالتزام بالتعليمات والإجراءات الاحترافية والوقائية الصادرة من الجهات المعنية تعد من الواجبات التي على الموظف العام الالتزام بها، ومن ذلك ما ورد في الفقرة (د) من المادة (208) من اللائحة التنفيذية للموارد البشرية في الخدمة المدنية التي نصت على: (يجب على الموظف الالتزام بما يأتي: الحرص على الاطلاع والإلمام بالأنظمة واللوائح والتعليمات النافذة ذات العلاقة بعمله وتطبيقها دون أي تجاوز أو مخالفة أو إهمال)، وما نص عليه البند (3) من المادة (7) من مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة من أنه (على الموظف تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه بدقة وأمانة وفي حدود الأنظمة والتعليمات)، وبالتالي فإن مخالفة الموظف معايير وقواعد الصحة العامة في بيئة العمل وعدم الالتزام بالتعليمات والإجراءات الاحترافية والوقائية الصادرة من الجهات المعنية، تُعد مخالفة تستوجب التحقيق معه ومساءلته تأديبياً.

ودعت الوزارة في بيانها الصادر جميع الموظفين والموظفات في القطاع العام ومسؤولي الجهات، إلى الالتزام بتطبيق الإجراءات الوقائية والعودة بحذر، وفق وعي صحي يحفظ سلامة الجميع.

وللاطلاع على الوثيقة يمكن زيارة الرابط التالي <https://hrsd.gov.sa/sites/default/files> :



شركات الاستقدام واستغلال الأزمة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 07 ذو القعدة 1441 هـ - 28 يونيو 2020م

https://www.aeqt.com/2020/06/27/article_1860716.html

د. محمد آل عباس

لم تبق أزمة إلا استغلتها شركات الاستقدام، ويبدو دائماً أن هذه الشركات خارج عين الرقيب، فهي تصنع الألم للمواطنين الذين في حاجة إلى العمالة المنزلية، وكذلك العمال أنفسهم. تعمل من خلال تجفيف السوق، على رفع أسعار الخدمة، وهذا بخلاف تقصيرها الشديد جداً في السعودية، وفي كل ما يهيم الشأن العام، فكون أصحاب هذه الشركات ثروات طائلة من جيب المواطن، ولا أحد يطالبهم بحقه إلا يجد إلحافاً، وما من مواطن إلا انكوى بنار الجشع والغش، وإن تعجب فعجب جداً أنهم مجرد وسطاء بين طالب الخدمة ومقدمها. فسوق العمل يجب أن تكون متاحة لكل من يرغب من الطرفين، لكن لظروف عدم توافر عرض عمال المنازل في المملكة، بينما هناك عرض لهذه الخدمات في بلاد أخرى، ولأن الأمر يتطلب بعض الإجراءات، رضي طالبو هذه الخدمات بوسيط، لكن من غير المعقول أو المقبول أن تكون فاتورة الوساطة أكبر من فاتورة العمل نفسها، وهناك من استغل الفراغات بين البائع والمشتري، فتحول بذلك إلى شيء أجهل كنهه الاقتصادي، وما له عندي تعريف غير الاستغلال الفاحش للحاجة الإنسانية، سواء كانت حاجة إلى العمل أو حاجة إلى الخدمة.

جميعاً نعرف تاريخ نشأة مكاتب الاستقدام وكيف تحولت إلى تجارة بذاتها، ومنهم من بات يسافر إلى السياحة ويقدم خدمات الوساطة حتى عمت الفوضى وكثرت الشكاوى من الطرفين، العمال وأصحاب العمل، فالعامل يشتكي من ضعف الأجر أو عدم الحصول على الراتب أو التأمين الصحي، وفي المقابل يشتكي صاحب العمل من كثرة الهروب وأن هناك عصابات تستقبل العمال في الداخل لتتجنب تكاليف السفر والتأشيرات، ثم ازدهرت سوق بيع الكفالة، وبعدها حاولت وزارة العمل حينها أن تعالج المشكلات من خلال إنشاء شركات الاستقدام التي منحت حقاً واسعاً في أن تقدم خدمة المساعدة المنزلية أو الرعاية أو خدمة السائق الخاص، حيث تستقدم الراغبين في العمل من جميع المعمورة ثم تقوم بالاتفاق مع العامل على أجر شهري، سواء عمل أو لم يعمل، وتتفق مع طالبي هذه الخدمات بسعر يومي أو بسعر الساعة، وهنا اختلف الوصف الاقتصادي لهذه الشركات، فليست كلها تعد شركات استقدام بهذا المعنى، وليست أيضاً

مقدمة للخدمات، فبعضها يشبه شركات النظافة، حيث تقدم خدمات النظافة المنزلية أو المكتبية، وهذه الشركات خارج سياق هذا المقال، لكني هنا أتحدث عن الشركات التي تسمح للعامل أو العاملة بالعيش مع الأسرة وفي المنزل نفسه ويعقد يصل إلى أشهر عدة. هذه الحالة غامضة جداً، كما أشرت، فالشركات تعمل على شكل منصة كوسيط، وهي منصة لتلقي طلبات الخدمة أو المساعدة المنزلية، وحقيقة هذه الحالة أنها علاقة تعاقدية بين العمل ورب المنزل، لذا فإننا نعود إلى حالة الوسيط نفسه، فكيف يمكن تصور أن الوسيط يأخذ أكثر بكثير من قيمة العمل، وكيف يمكن تفسير هذه الفوائض اقتصادياً؟ فبعد أن كان استقدام العمال يصل إلى ثمانية آلاف ريال ويتحمل المواطن تكلفة السكن والطعام والعلاج، أصبحت الآن تكلفة الاستقدام 20 ألفاً، ويدفع شهرياً مبالغ تصل إلى أربعة آلاف ريال ويتحمل تكلفة السكن والطعام، وبينما يحصل العامل أو العاملة على 1200 ريال فقط، تحصل شركة الاستقدام على فوائض شهرية ضخمة تتجاوز ثلاثة آلاف ريال في بعض الأحيان، دون سبب واضح. نريد اليوم من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أن تقدم لنا تفسيراً اقتصادياً واضحاً عن هذه الأسعار والعلاقات الاقتصادية غير المفهومة والواضحة، وقد وصلت أسعار الخدمات إلى 4500 ريال شهرياً، بينما قسط شراء بيت في مدينة الرياض قد يكون أقل من ذلك، وبأي حق تحصل هذه الشركات على هذه المبالغ الضخمة، بينما لا تقدم في مقابلها أي حق؟

أضع هذا السؤال أمام وزير الموارد البشرية، حيث تمادت هذه الشركات خلال أزمة كورونا وتوقف الطيران، ورفعت الأسعار بشكل يشبه الهوس، وصلت إلى شكاوى كثير من الناس من هذا الموضوع، يطالبون بمناقشته، فكيف يستطيع مواطن متقاعد مبتور القدم الحصول على مثل هذه الخدمات المساعدة المنزلية إذا كان مضطراً لدفع راتبه التقاعدي كاملاً لهذه الشركات الجشعة؟ ولو أن العمال هم الذين رفعوا الأسعار لقلت عرضاً وطلباً، لكن أن ترفعه شركات الأصل فيها أنها وساطة بين الطرفين، فإن هذا جشع واستغلال للموقف النظامي الذي منحها هذه السطوة على أموال الناس، فلا الندرة الاقتصادية تفسر زيادة الأسعار، حيث لم يرتفع أجر العامل أو العاملة لكن زاد الاستغلال.



آثار القيمة المضافة

المصدر: جريدة الرياض الأحد 07 ذو القعدة 1441 هـ - 28 يونيو 2020

<http://www.alriyadh.com/1828818>

د. زياد آل الشيخ

بعد العودة إلى الحياة العامة في دول كثيرة منها أميركا اتضحت الآثار السلبية للانفتاح. فقد أعلنت شركة آبل مؤخراً إغلاق متاجرها في أربع ولايات تحسباً من انتشار العدوى، وهذا الإجراء ستتبعه إجراءات أخرى نظراً لزيادة أعداد الإصابات بعد الانفتاح. فقد سجلت أميركا أعلى زيادة منذ أبريل حيث بلغت 36,739 ألف حالة الأربعاء الماضي. ففي ولاية كاليفورنيا، كانت الإصابات في حدود الألفين حتى تصاعدت إلى أن بلغت ستة آلاف. هذه الزيادات الحادة جاءت نتيجة الشعور بقرب انتهاء الجائحة، وهو شعور يغري به السماح بعودة الأنشطة التجارية وعودة الحياة العامة إلى طبيعتها.

هاجس العودة إلى عالم ما بعد الجائحة تتجاوزه المخاوف من موجة ثانية، ومخاوف مواجهة الآثار الاقتصادية التي سيتبين عمقها في الأشهر القادمة. فمع عودة الأنشطة التجارية في المملكة وتشديد الرقابة بأساليب جديدة على الالتزام بالوقاية، فإن فضلاً آخر من عالم ما بعد الجائحة ستفتح صفحته قريباً بالبدء في تنفيذ ضريبة القيمة المضافة الجديدة. ومع عدم وضوح الآثار الاقتصادية للجائحة فإن فاعلية زيادة القيمة المضافة غير مضمونة كذلك. فإذا كانت آثار الجائحة عميقة على الاقتصاد المحلي فإن الضريبة التي ستحصل من الاقتصاد المنكمش بفعل الجائحة ستكون أقل، وإذا أضفنا الضريبة في هذه الظروف فإن آثار الجائحة قد تزيد عمقاً مما يعني عائدات ضريبية أقل أيضاً. إن زيادة الضريبة تعتمد على حال الاقتصاد الذي سيتحملها. فإن كانت الضريبة على الاستهلاك في الأحوال العادية، فإن الضريبة ستؤثر على قدرة المستهلك مما يضعف العائد الضريبي رغم ارتفاع نسبة الضريبة لانخفاض الاستهلاك. وإذا انخفضت الضريبة سترتفع القدرة على الاستهلاك لكن قيمة العائد الضريبي ستقل لانخفاض النسبة. في كلتا الحالتين، من

الممكن أن يكون العائد الضريبي الإجمالي واحداً سواء ارتفعت النسبة أو انخفضت لأن آثار الضريبة على سلوك المستهلك هي ما ستؤدي إلى العائد في نهاية الأمر. كل ذلك ينطبق على الظروف الاعتيادية، إنما في ظروف الجائحة التي نمر بها اليوم فإن المعادلة ستختلف حتماً.

إن السؤال الأهم هو: متى يتعافى الاقتصاد من آثار الجائحة وما سبل عودة الاقتصاد إلى عافيته بسرعة؟ يجب أن يعود الاستهلاك إلى مستوياته السابقة بسرعة، ويجب أن تعود نسبة الاستثمار المحلي إلى مستوياتها السابقة كذلك، ويجب أن يزيد الإنفاق الحكومي لعودة النشاط الاقتصادي العام لعافيته. فمن منظور الاقتصاد الجزئي فإن زيادة الضريبة أو انخفاضها ربما تؤدي إلى ضعف الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى عوائد أقل. إنما من منظور الاقتصاد الكلي فإن الزيادة قد تعمل مع إجراءات أخرى إلى التعافي الاقتصادي المنشود. إلا أن إجراءات دول كثيرة عملت العكس وهو تشجيع الاستهلاك والاستثمار بخفض ضريبة القيمة المضافة مؤقتاً تحسباً لانكماش اقتصادي حاد، فهل تعلن المملكة قريباً أن إجراءات زيادة الضريبة مؤقتة كذلك؟

كاريكاتير



المدينة

المصدر: جريدة المدينة
الاحد 07 ذو القعدة 1441هـ
- 28 يونيو 2020م

<https://www.al-madina.com/>



الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 07 ذو القعدة 1441هـ
- 28 يونيو 2020م

<http://www.alriyadh.com/1828853>